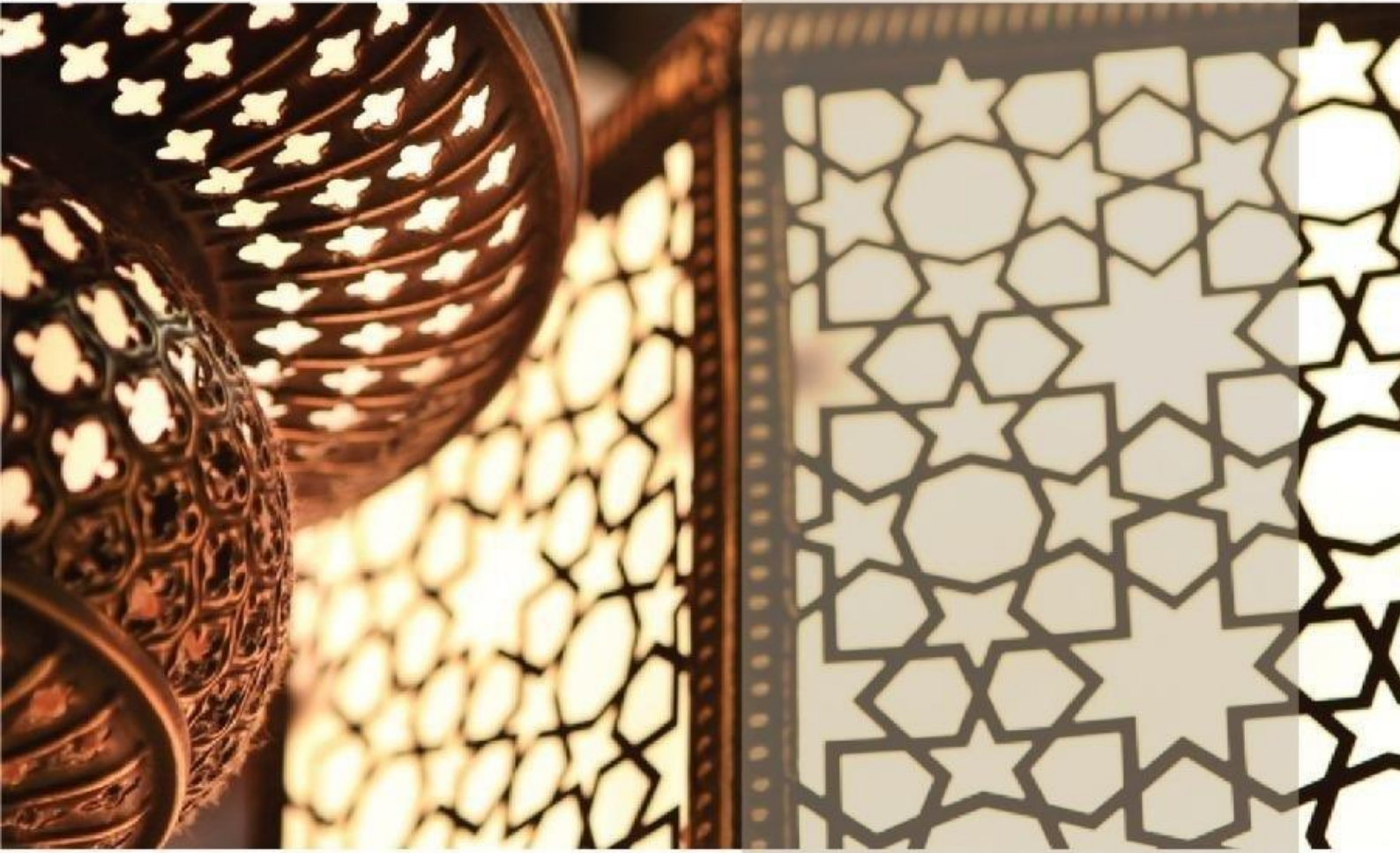




رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



مجلة

جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية
والدراسات الإسلامية

علمية - دورية - محكمة

العدد : الثالث

المجلد: الثامن عشر

التاريخ: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

مجلة علمية - دورية - محكمة
تُعنى بنشر الأبحاث الشرعية
والدراسات الإسلامية
تصدر عن جامعة الملك خالد
أبها - المملكة العربية السعودية

المجلد (الثامن عشر) العدد (الثالث)

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

رقم إيداع ١٤٢٤/٨١٤

بتاريخ ١١/٢/١٤٢٤هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمك)

١٦٥٨-١١٨٠

الإشراف والتحرير

المشرف العام

أ.د. فالح بن رجاء الله السلمي

رئيس الجامعة

نائب المشرف العام

د. حامد بن مجدوع القرني

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير

أ.د. خالد بن محمد القرني

الهيئة الاستشارية

عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

معالي الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

الشيخ الأستاذ الدكتور سعد الفخّان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

الشيخ الدكتور قيس المبارك

عضو هيئة كبار علماء الأزهر

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ التفسير وعلومه

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور زاهر بن عواض الألمعي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل

أستاذ أصول الفقه

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عياض بن نامي السلمي

أستاذ الثقافة الإسلامية

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزنيدي

أعضاء هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د. خالد بن محمد القرني
أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة / جامعة الملك خالد.

١ أ.د. محمد بن ظافر الشهري
أستاذ السنة وعلومها، وعميد كلية الشريعة وأصول الدين / جامعة الملك خالد.

٢ أ.د. جبريل بن محمد حسن البصلي
عضو هيئة كبار العلماء، وأستاذ أصول الفقه / جامعة الملك خالد.

٣ أ.د. يحيى بن عبد الله البكري
أستاذ السنة وعلومها / جامعة الملك خالد.

٤ أ.د. كمال مولود جحيش
أستاذ المذاهب المعاصرة / جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية / الجزائر

٥ أ.د. منيرة بنت محمد الدوسري
أستاذ التفسير وعلوم القرآن / جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام.

٦ أ.د. عبد الرزاق مبروك بالعقروز
أستاذ الفلسفة / جامعة محمد لمين دباغبين سطيف ٣ / الجزائر.

٧ أ.د. أحمد آل سعد الغامدي
أستاذ الفقه / جامعة الملك خالد.

٨ أ.د. عرفات أحمد مقبل السهيلي
أستاذ علم الأديان / جامعة تهز / اليمن

٩ د. محمد بن علي القرني
أستاذ الأنظمة المشار ك / جامعة الملك خالد.

١٠ د. محمد بن سالم الشغيب
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية / جامعة الملك خالد.

رؤية المجلة:

ريادة إقليمية في نشر البحث العلمي وسعي للوصول لأفضل تصنيف عالمي في مجالات نشر البحوث.

رسالة المجلة:

إثراء الحركة العلمية بخدمة العلم الشرعي بفروعه المختلفة ، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر أبحاثهم فيها لتكون واجهة ثقافية مشرقة للجامعة.

قيم المجلة:

- ١ . الأمانة .
- ٢ . العدل .
- ٣ . الوسطية .
- ٤ . الإتقان .

أهداف المجلة:

- ١ . خدمة البحث العلمي الشرعي الدقيق وفق المنهج الصحيح .
- ٢ . معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة وفق الأصول الشرعية .
- ٣ . إثراء الحركة العلمية بالبحوث المتميزة بما يحقق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها .
- ٤ . إيجاد وسيلة لنشر العلوم الشرعية تمكن الباحثين من نشر بحوثهم وفق منهج البحث العلمي .
- ٥ . التواصل العلمي والبحثي مع علماء الإسلام في كل مكان .
- ٦ . الاهتمام بتحقيق التراث الإسلامي ونشره .

عنوان المجلة:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

أبها ص.ب: (٩٠١٠)

وتتم المراسلات باسم رئيس هيئة تحرير المجلة:

Email: almajallah@kku.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة

(<https://jisais.kku.edu.sa>)

أولاً - شروط النشر:

١. أن يتقيد البحث بالضوابط الشرعية والسياسات التعليمية والأنظمة المرعية للمملكة العربية السعودية.
٢. أن يتصف البحث بالأصالة والجدة.
٣. التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.
٤. يمكن للبحث أن يكون جزءاً من كتاب للباحث، أو مستقلاً من رسالة نال بها درجة علمية.
٥. إذا كان البحث قد سبق نشره في منافذ نشر أخرى فلا تتحمل المجلة أية تبعات قانونية حيال ذلك.
٦. ألا يزيد عدد كلمات البحث عن عشرة آلاف كلمة، وفي حال الزيادة على ذلك فيعامل باعتباره أكثر من بحث.
٧. يشتمل الملخص على: عنوان البحث، ومشكلة البحث، وأسئلته، والمنهج المتبع، وأهم النتائج.
٨. تشتمل مقدمة البحث على: عنوان الدراسة، ومشكلة البحث، أسئلته، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، والإضافة العلمية، ثم يذكر مخطط البحث وطريقة ترتيبه.

ثانياً - تعليمات النشر:

- يقدم الباحث عمله من خلال الإرسال على الموقع الخاص للمجلة:
(https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/faces/login.xhtml)، مدوناً بنظام (word) وفق الآتي:

- نوع الخط (Traditional Arabic).
- نمط المتن: (١٦)، والهوامش والمراجع: (١٢) والعناوين (١٨).
- يرفق مع البحث ما يأتي:
- ملخص باللغتين العربية والإنجليزية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة.
- إرفاق ما يثبت اعتماد ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية من مركز متخصص، بحيث يكون الختم على ذات الترجمة في الـ pdf المرفق.
- ملخص السيرة الذاتية، يتضمن: (الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، أهم الإنجازات العلمية، عنوان المراسلة، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف).
- التزام التوثيق والإشارة إلى مصادر البحث وفق الطريقة الآتية:
- وضع هوامش كل صفحة في أسفلها؛ وتكون أرقام الحواشي بين قوسين.
- كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني، معزوة في المتن؛ وتُحمل من خلال هذا الرابط: (<https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/>).
- يجب أن تكون بيانات المراجع الملحقة في آخر البحث كاملةً وغير مختصرة لكل مرجع، وأن يلتزم في كتابتها بأسلوب MLA.

ثالثاً - إجراءات التحكيم والنشر:

- تخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي، وفق اللوائح والأنظمة والضوابط العلمية المتعارف عليها.
- ترتيب البحوث عند نشرها يخضع لاعتبارات فنية، والأصل في ذلك مراعاة الترتيب الزمني.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر البحث في العدد المناسب، أو إعادة نشره في أي صورة كانت.
- تعبر المواد المنشورة عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

محتويات العدد

١

[٣٣-٤٤]

ما رواه الصحابي عن التابعي مفهومه وأهميته وأنواعه

د. حمود بن نايف الدبوس (جامعة الكويت)

٢

[٦٢-٣٤]

مصطلح (لم يصح) عند الإمام البخاري في التاريخ الكبير "جمعاً ودراسة"

د. جاسمية بنت محمد شمس الدين (جامعة الكويت)

٣

[١١٨-٦٣]

أحكام المحجوز لديه تحفظاً في النظام السعودي وتطبيقاتها القضائية

د. فهد بن علي بن عبد الله الحسون (الجامعة السعودية الإلكترونية)

٤

[١٦٤-١١٩]

الفكر الأصولي ودوره في الثراء المعرفي

د. أمل بنت أحمد سعيد عقيلان (جامعة الملك خالد)

٥

[٢٠٧-١٦٥]

حكم أكل لحم التمساح والانتفاع بجلده - دراسة فقهية مقارنة -

د. عبد الرحيم بن مطر بن حميد الصاعدي (جامعة طيبة)

٦

[٢٥٣-٢٠٨]

عناية الإمام السيوطي بتراث التفسير وعلوم القرآن (مفحات الأقران في مبهمات القرآن) "أنموذجاً"

د. أحمد بن عبد الله بن أحمد الحصيني (جامعة الملك خالد)

٧

[٣٢٩-٢٥٤]

إبطال عقيدة الصلب بالأنجيل الأربعة وبالدليل التاريخي

أ.د. مها بنت عبد الرحمن أحمد نتو (جامعة أم القرى)

[٣٩٢-٣٥١]

[٤٥٠-٣٩٣]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين. ثم أما بعد:

فإن "تقدم البحث العلمي رهين بالمنهج، يدور معه وجودًا وعدمًا، دقةً وتخلخلًا، صدقًا وبطلانًا"، بهذه الكلمات افتتح عبد الرحمن بدوي كتابه (مناهج البحث العلمي)، واختتمه بقوله: "على أن الفهم يتوقف على تحليل التصورات المتعلقة بظاهرة اجتماعية". هاتان الجملتان تلخصان ما نود الحديث عنه في هذه الكلمة، وتشكلان الأساس الفلسفي الذي نرتضيه لما سيأتي تقريره لاحقًا إن شاء الله تعالى. وقبل أن نلقي الضوء على هذه الفكرة نهيب بكلّ مشغولٍ بالبحث العلمي الجاد أن يترفع عن المعارك العنيفة، التي لا يحسن صاحبها شيئًا سوى الدوران في متاهات المسائل الجزئية، أو الانشغال بالآخرين، حتى لا يكاد يستمع إلى فكرة ما، إلا وينقل البحث من القول إلى القائل، في هوسٍ محمومٍ بالانشغال بتصنيف الآخرين، وفق قوالب اعتباطية، يظن صاحبها أن تلك الصور النمطية -التي عاش عليها ردحًا من الزمن- هي القلعة الحصينة التي تحمي حمى الإسلام، بينما لا تعدو أن تكون صندوقًا ضيقًا حبس فيه نفسه وأنفاسه عن التفاعل مع الواقع وعلوم العصر؛ ولهذا كله نهض دائمًا في آذان طلابنا وإخواننا من المشتغلين بالبحث العلمي الرصين: لا تخلق جدلاً قط مع النوايا السيئة؛ فهذا لن يُغيّر في الواقع شيئًا، وسيعطلك عن مشروع الإصلاح الذي تريده للبحث الشرعي الجاد الذي يدخل في عمق احتياجات المجتمع. وإذا أوصلك البحث العلمي إلى شيء، فقله كما هو، دون الانشغال بردود الأفعال.

هذا يأخذنا إلى الأمر الذي أكدناه مرارًا من أن معالي الأخلاق ركنٌ ماهية في البحث العلمي من وجهة النظر الإسلامية، خلافًا لكثير من المدارس الغربية اليوم. وأولى هذه الأخلاق: الشجاعة، التي بغياها يصبح البحث مجرد صورة للنفاق العلمي، وموقعًا يتلمس الباحث من خلاله رضا مؤسسة، أو مجتمع، أو طائفة، ومخللة يجمع فيها حصيلة الرضا، لكنه يخسر ذاته ويسبيء إلى العلم الذي يدعي الانتماء إليه.

إذا تبين هذا فإن المتأمل في كثير من النتائج البحثية اليوم حين ينادي بالمنهج العلمي يجد نفسه -كما قال المتنبي- في "يهاء تكذب فيها العين والأذن"، ويكاد يحدو بقول ذي الرمة:

إذا قال حادينا ليسمع نبأ: *** صه؛ لم يكن إلا دويّ المسامع

ولعمري إنه ما من شيء اليوم في حاجة إلى تصحيح المسار، واعتدال المسيرة أحوج من البحث الأكاديمي إلى ذاك في المؤسسات العلمية.

والحقيقة التي نراها ماثلة للعيان هي أن البحث العلمي في العلوم الإنسانية عمومًا، والبحث الشرعي على جهة الخصوص يعاني -في عمومته- اليوم من حالة تكلس معرفي، وجمود منهجي، يجعله دائرًا في تلخيص أقوال المتقدمين، أو تحقيق نتائجهم، أو فض الخصومة بين مختلفين في غيابات التاريخ، وفي أحسن أحواله يعقد مقارنة بين شخصية معاصرة وأخرى تاريخية. هذا من حيث المضمون، أما من حيث المنهج: فإن الانحياز

(الأبستمولوجي) - بوصفه أحد أهم العيوب في البحث، التي تخرجه عن أن يكون علمياً باتفاق علماء الميثودولوجيا- يشكل روحاً ساريةً في كثير من النتائج، حتى إن القارئ ليكاد يعرف نتيجة البحث من عنوانه، فضلاً عن أن يتمكن الباحث من إبداء رأيٍ يخالف السائد في الوسط العلمي، أو يقدم رؤيةً جديدةً خاليةً من همولات التاريخ والانحياز الأيديولوجي أو الأبستمولوجي.

ونحن هنا ندعو الباحثين إلى الجدة والابتكار والمعاصرة، والانعتاق من الاستلاب التاريخي، إلى فضاء البحث العلمي الرصين، الذي يوظف معارف الباحث التخصصية، ويعتمد المناهج البحثية المعاصرة، في علاج قضايا عصره ومشكلات وقته، كما فعل أسلافنا من قبل، في تمثلهم واجب الوقت، ومعالجتهم مسائل عصرهم؛ حتى أضحت الحضارة الإسلامية رائدةً للبحث العلمي، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا قابضةً تحت عصور الظلام. وهل عرفت الدنيا منهجاً استقرائياً أدق من منهج المحدثين!، أو منهجاً تحليلياً أوفى من منهج علماء الأصول!. والمتأمل في تاريخ تلك الحركة الفكرية التي سادت بلاد العالم الإسلامي، وأنتجت تلك المناهج الرصينة؛ يدرك أمرين في غاية الأهمية:

أولهما: أن الحضارة الإسلامية لم تكن -كما يزعم مفكرو الغرب اليوم- جسراً عبرت منه الحضارة اليونانية، أو صورةً مشوهةً لها. بل كانت حضارةً مستقلةً، نشأت على المنهج القرآني، ونقدت ووطورت ما لدى الشعوب الأخرى؛ حتى ولدت وأنضجت كياناً جديداً، وفق منطلقات وآليات جديدة؛ يمكننا معه القول بصورة جازمة: إن المنهج الاستقرائي -بصورته التي يفاخر بها العلم التجريبي اليوم- هو نتاج الحضارة الإسلامية.

ثانيهما: تلك الموضوعية الدقيقة، والشجاعة البارزة في تقرير مسائل العلم، والانحياز إلى الحقيقة العلمية، ونتاج البحث الرصين، وإن خالف السائد أو أغضب بعضاً من أتباع المذاهب، والجمهور الكبير من المقلدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ألم يأن للبحث الشرعي اليوم أن يستلهم ذلك المنهج وتلك الروح في استكمال لتلك المسيرة؟ وأن ينحاز إلى الحقيقة ذاتها دون اعتبارٍ للحمولات التاريخية؟ وأن يعيد تموضعه في قمة البحث العلمي الرصين الذي يعالج مشكلات العصر وينشغل بهموم الوقت؟؛ عملاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾.

والله من وراء القصد

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

رئيس التحرير

أ. د. خالد بن محمد القرني

**مصطلح (لم يصح) عند الإمام البخاري في التاريخ الكبير
"جمعاً ودراسة"**

إعداد

د. جاسمية بنت محمد شمس الدين

**الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت**

ملخص البحث

اشتمل هذا البحث على جمع أحاديث وأسانيد من "التاريخ الكبير" للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) أوردها في تراجم الرواة، ثم أتبعها بقوله: (لا - لم - يصح)، وهذا المصطلح قد استعمله وأراد به معاني كثيرة، منها في السند، ومنها في المتن، وقد أثار هذا التعدد عندي مشكلة، وهي ماذا يقصد البخاري من هذا اللفظ في كل موطن من المواطن التي استعمله فيها؟ فقمتم بعمل هذا البحث للوقوف على معنى هذا المصطلح وتبيينه، فتناولت هذا البحث وفق خطوات، فنقلت كلام البخاري من "التاريخ الكبير" كما ذكره، وأخرجت طرق الأسانيد، والروايات التي يذكرها، مع ذكر كلام العلماء للوقوف على معنى ما أراد البخاري بقوله، وكذلك لمعرفة صواب حكمه من عدمه.

فشمل هذا البحث بعض الأمثلة من كلام البخاري، وضحت من خلالها طريقته، وتعدد استعماله لهذا المصطلح الذي اتضح أنه يستخدمه لتضعيف رواية ما، أو لفظة في حديث ما، أو رد اسم، أو لقبٍ قليل لراوٍ ما، وغيرها من الاستعمالات.

الكلمات الافتتاحية: البخاري - التاريخ الكبير - لم يصح.



Abstract

The term of Imam Bukhari: (it is not authentic), in his book "Al-Tarikh Al-Kabir" is used to indicate many meanings, including in source and in text. This research includes a collection of hadiths from the book "Al-Tarikh Al-Kabir" of Imam Muhammad bin Ismail Al-Bukhari (256 AH), which he included in the narrators' biographies, then followed them by saying: (No, it is not authentic), with their clarification and a statement of scholars views to find out the intended meaning of Bukhari by his saying so, as well as to know whether his ruling is correct or not.

Key Words: Bukhari - Al-Tarikh Al-Kabir - Not Authentic.



مَقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي هدانا إلى معرفة سُبُلِهِ، وأرشدنا لمتابعة رُسُلِهِ، وأوضح لنا ما افترضه من عبادته وطاعته، ويسّر لنا الدلائل على شرعيته، وأجلى ذلك واضحاً في كتابه العزيز الذي: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [سورة فصلت: ٤٢].

وقرن طاعته ﷺ بطاعة رسوله الكريم فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [سورة النساء: ٥٩]، ونهى عن مخالفة الرسول، أو جماعة المسلمين، فقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء: ١١٥].

الحمد لله الذي جعلنا مؤمنين بالفرقان، متبعين آثار من مضى بإحسان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له؛ شهادة من أخلص لله الطاعة، وأفرده بالعبادة، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا محمد ﷺ سيد ولد آدم، وخاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

التعريف بالموضوع:

بحثنا هذا حول إطلاق الإمام البخاري لمصطلح: (لا - لم - يصح)، وبيان مراده منه، واستعمالاته له، فقد أطلقه، واستعمله كثيراً في كتابه "التاريخ الكبير" في أوجه متعددة، منها في الأسانيد، ومنها في المتون، وقد بلغ عدد المواطن التي استخدم فيها هذا المصطلح (لا - لم - يصح) (١٦٨) موطناً، استخدم في أغلبها قول: (لا يصح)، وفي بعضها: (لم يصح)، وفي عدد قليل استخدم عبارة: (لا أراه يصح)، و(لا أرى يصح).

أهميته:

تنبع أهمية الموضوع من أهمية الإمام الذي تناول البحث الكلام عنه، وهو الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث، وقد تناولت في هذا البحث دراسة مصطلحه (لا - لم - يصح)، وبينت استعمالات الإمام له، وهي مسألة كبيرة، إذ لا يستغني طالب علم، فضلاً عن عالم عن كلام البخاري في هذا الفن.

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختيار البحث في قول البخاري رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه "التاريخ الكبير": (لا يصح)، ومن بين أسباب هذا الاختيار فضل الكتاب، وقول البخاري نفسه: "لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ، ولا عرفوه، ثم قال: صنفته ثلاث مرات^(١)".

وأيضاً هذا الموضوع لم أجد دراسة مفردة لهذه العبارة في هذا الكتاب، فأردت توضيحه وإبراز أهميته لتعم فائدته.

الأهداف:

يشتمل البحث على عدة أهداف:

- توضيح معنى مصطلح البخاري (لا - لم - يصح).
- تدعيم ذلك بالأمثلة، وكلام العلماء حتى تتم الفائدة.
- بيان عدد المواطن التي استخدم فيها هذا المصطلح (لا - لم - يصح).

مشكلة البحث:

من خلال النظر في كتاب "التاريخ الكبير" وجدت أن البخاري يستعمل لفظ: (لا - لم - يصح)، وتارةً يستعمله فيطلقه على حديث، وتارةً أجده ذكر طرماً فيها خلاف لحديث ما، ثم يأتي على طريق منها، أو لفظة وقعت في متن إحداها، فيقول قوله هذا، ما دفعني إلى التساؤل عن مقاصد الإمام البخاري من استعماله هذه العبارة؟ فكان هذا داعياً للنظر في بعض الأمثلة من الكتاب للوقوف على حقيقة مصطلحه، وتبيينه لتعم الفائدة.

الدراسات السابقة:

لم نقف على من تكلم على هذا الموضوع، وأفردته بالدراسة من قبل.

(١) تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢ م، ٣٢٢/٢.

لكن هناك بعض الدراسات التي تكلمت عن مفهوم هذه العبارة، أو ما يشبهها في بعض كتبه الأخرى. منها:

١. منهج الإمام البخاري في كتابه الضعفاء، وهي رسالة ماجستير لسالم صالح أحمد العماري، جامعة ملايا، ماليزيا. وقد تكلم عليها في إطار تراجم، لا تعرف إلا بحديث واحد.

٢. إشارات النقد الحديثي في بعض تراجم صحيح الإمام البخاري، للدكتور: عبد الله بن فوزان الفوزان، وقد نشر في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية.

وهو متعلق بجمع بعض التراجم التي تضمنت مقاصد نقدية في "صحيح البخاري".
٣. التضعيف الإشاري عند البخاري في الجامع الصحيح، للدكتور أحمد بدري البشاشة.
وقد تكلم فيه عن براعة البخاري في الإلماح إلى تضعيف الأحاديث، وإعلالها بطريقة الترميز والإيحاء من خلال الإشارات الخفية التي ضمنها تراجم كتابه "الجامع الصحيح".
٤. الأحاديث التي ضعفها البخاري تلميحاً في الجامع الصحيح، وذكرها تصريحاً في التاريخ الكبير، للدكتورة: ميساء علي أحمد روابدة.

وغيرها من الدراسات المتنوعة الأخرى التي شملت في طياتها بعض الكلام على هذا الاصطلاح، إلا أن جميع هذه الدراسات لم تكن مقتصرة على مصطلح البخاري: (لا - لم - يصح)، ولا كانت مختصة بكتابه "التاريخ الكبير".

منهج البحث:

تناولت البحث وفق منهج استقرائي تحليلي.

إجراءات البحث:

أنقل كلام البخاري من "التاريخ الكبير" كما هو.
أخرج طرق الأسانيد، والروايات التي يذكرها.

فهم ومعرفة مراد الإمام البخاري من استعماله لهذه الجملة، والحرص على معرفة ذلك من كلام البخاري نفسه إن أمكن، أو من كلام نظرائه في العلم، مع ذكر المثال، وسيكون ذلك مقتصرًا على بعض الأمثلة، وليس على كامل الكتاب بحسب ما يقتضيه البحث.

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة المراجع. أما في المقدمة: وقد ذكرت فيها: ملخص البحث، والتعريف بالموضوع، وأهميته، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءات البحث، وخطة البحث.

وأما التمهيد، ففيه مطلبان.

المطلب الأول: فقد تكلمت فيه على معنى مصطلح البخاري (لا - لم - يصح) لغة. المطلب الثاني: فقد ذكرت بعض نصوص الأئمة التي تفسر مصطلح البخاري (لا - لم - يصح).

أما في المبحث الأول: فقد تكلمت على إطلاقه لمصطلحه (لا - لم - يصح) في الرواية. أما في المبحث الثاني: فقد تكلمت على إطلاقه لمصطلحه (لا - لم - يصح) في السند ورواته.



مَهْيَدٌ

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : معنى مصطلح البخاري لغة :

قال ابن فارس: (صح) الصاد والحاء أصل يدل على البراءة من المرض والعيب، وعلى الاستواء. من ذلك الصحة: ذهاب السقم، والبراءة من كل عيب. والصحيح والصحاح بمعنى.

والمصح: الذي أهله وإبله صحاح وأصحاء. قال رسول الله ﷺ: «لا يوردن ذو عاهة على مصح»، أي الذي إبله صحاح^(١).

إذاً فقول البخاري (لا - لم - يصح)، أي لم يسلم من العلة والعيب. أي أن كل حُكْم حَكَم به البخاري على حديث ما، أو إسناد ما، أو زيادة ما بأنها لم تصح، أي أنها لم تستوف الشروط التي تجعلنا نقبلها، ونحتج بها، لأن فيها عيب وعلة، فهو من مصطلحات الترك عنده.



المطلب الثاني

بعض نصوص الأئمة التي تفسر مصطلح (لا - لم - يصح) عند الإمام البخاري

تكرر مصطلح البخاري كثيراً في كتبه، خاصة منها "التاريخ الكبير"، وكان لكل منها استعمال، أما المعنى فواحد، وهو أن هذه المسألة لا تقبل، ولا يحتج بها لعدم خلوها من العيب والعلة.

أما الاستعمالات فقد تعددت، وسنذكر هنا بعض نصوص الأئمة في بيان بعضها، ونبين ذلك عملياً في المبحثين القادمين.

(١) معجم مقاييس اللغة، ٣/ ٢٨١، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المتوفى: ٣٩٥هـ، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

قال ابن عدي في ترجمة محمد بن يزيد بن أبي زياد:

روى عنه إسماعيل بن رافع حديث الصور مرسل، ولم يصح، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري.

قال: وهذا حديث الصور الذي ذكره البخاري رواه الوليد بن مسلم وأبو عاصم النبيل، وغيرهما عن إسماعيل بن رافع، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن رجل، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ حديث الصور بطوله.

حدثنا إبراهيم بن دحيم عن هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم.

قال: وهذا الذي قال البخاري أنه لا يصح لأنه يذكر في إسناده رجل^(١). أهـ.

أي لأن في الإسناد رجلاً مبهماً.

وقال ابن عدي في ترجمة سليمان بن مرثد العنزي:

سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: سليمان بن مرثد عن عائشة لا يعرف له سماع من عائشة.

عن أبي التياح، عن سليمان بن مرثد، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل تسعاً. حدثناه علي بن إسماعيل البزاز، ثنا إسماعيل بن زياد الأيلي، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن أبي التياح سمعت رجلاً من عنزة يحدث، عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل تسعاً. قال ابن عدي: ولم يذكر البخاري لسليمان عن عائشة غير هذا الحديث الواحد، ومقصد البخاري أن لا يسقط عليه راوٍ، ولا أعلم لسليمان بن مرثد عن عائشة، ولا عن غير عائشة غيره^(٢). أهـ.

وقال ابن عدي في ترجمة عمرو بن عبد الله الحضرمي:

رأى النبي ﷺ، لا يصح حديثه، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ٢٦٦/٦، لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن محمد الجرجاني، الناشر: دار الفكر،

بيروت، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

(٢) المرجع السابق، ٢٨٧/٣.

وهذا هو حديث واحد، وإنما شك البخاري أنه لا يصح له، أي ليس لعمر بن عبد الله صحبة^(١). أهـ.

وقال ابن عدي في ترجمة عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت:

سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن النبي ﷺ، قال ابن أبي حبيبة: عن عبد الرحمن بن ثابت، عن أبيه، ولم يصح. وهذا الذي ذكره البخاري إنما هو حديث واحد، وقوله: لم يصح، أنه لا يصح له سماع من النبي ﷺ^(٢). أهـ.

أي لم يصح لعبد الرحمن بن ثابت بن الصامت صحبة؛ لأن بعضهم يروي عنه، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وقال ابن عدي في ترجمة عبد الرحمن بن حرملة:

عن ابن مسعود، روى عنه القاسم بن حسان، لم يصح حديثه، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري.

وهذا الذي ذكره البخاري من قوله: لم يصح، أن عبد الرحمن بن حرملة لم يسمع ابن مسعود، وأشار إلى حديث واحد^(٣). أهـ.

فهذه بعض تفسيرات ابن عدي لكلام البخاري التي تفيد بأنه كان يستخدم نفس المصطلح في استعمالات شتى.



(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ٥ / ١٤١.

(٢) المرجع السابق، ٤ / ٣١١.

(٣) المرجع السابق، ٤ / ٣١١.

المبحث الأول

إطلاقه لمصطلحه في الرواية

تنوع استخدام البخاري لمصطلحه (لا - لم - يصح) وعدد استخدامه، فمن ذلك:

أ. إطلاقه لمصطلحه (لا - لم - يصح) على رواية بعينها:

كأن يذكر حديثاً فيأتي على رواية منه فيحكم عليها بعدم الصحة.

مثال: قال البخاري: في ترجمة عمران بن أوس بن ضممعج^(١): "عمران بن أوس بن ضممعج. قال مروان بن معاوية: عن عمران، عن أبيه، سمع أباه، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ"^(٢). وروى عنه أبو معاوية. وقال عبد الرحمن: حدثنا زائدة، عن عبد العزيز بن ربيع، حدثني ابن أبي مليكة، وعكرمة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَكَلَ لَحْماً وَلَمْ يَتَوَضَّأْ"^(٣). وهذا لا يصح؛ لأن أيوب، وسماك، وعاصم، روه عن عكرمة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ"^(٤). أهـ.

(١) التاريخ الكبير، ٦/٤٠٨.

(٢) رواية مروان هذه لم أقف عليها.

(٣) وقد توبع عبد الرحمن - وهو ابن مهدي - على روايته عن زائدة، تابعه: حسين بن علي، ويحيى بن يعلى بن الحارث. أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥٥٠، وعنه أبو يعلى الموصلي في المسند، ٤٤٤٩. وأحمد في المسند، ١٦٨/٤٢، رقم ٢٥٢٨٢. كلاهما ابن أبي شيبة وأحمد بن حنبل، قالوا: حدثنا حسين بن علي، والبخاري في المسند، ٢٣٥، والبيهقي في السنن الكبرى، ١/١٥٤، من طريق يحيى بن يعلى بن الحارث. كلاهما: حسين بن علي، ويحيى بن يعلى بن الحارث، قالوا: حدثنا زائدة بن قدامة، به.

(٤) أما رواية أيوب، وعاصم، فقد أخرجهما: البخاري في صحيحه، ٥٤٠٥، حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد عن أيوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس، به. وأما رواة سماك (وهو ابن حرب) فقد أخرجهما: أحمد في المسند، ٢٣١/٤، رقم ٢٤٠٦، حدثنا حسن بن موسى، حدثنا زهير. وأخرجه أبو داود في السنن، ١٨٩، وابن ماجه في السنن، ٤٨٨، وأبو يعلى في المسند، ٢٣٥٢، وابن حبان في صحيحه، ١١٦٢، من طريق أبي الأحوص. كلاهما: زهير بن معاوية، وأبو الأحوص سلام بن سليم، عن سماك بن حرب. جميعهم (أيوب، وعاصم، وسماك بن حرب) عن عكرمة، عن ابن عباس، بل وتابعهم أيضاً: داود بن أبي هند، كما أخرجه ابن حبان في صحيحه، ١١٢٩، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا داود بن أبي هند. وتابعهم أيضاً العلاء بن عبد الرحمن كما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/٢٠٦، رقم ١١٥٠٨، من طريق خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن العلاء بن عبد الرحمن.

مناقشة النص:

أي أن عبد العزيز بن رفيع - وإن كان ثقة - فإنه حين روى هذا الحديث فقال: عن عكرمة، عن عائشة لم يصب؛ لأنه قد خالفة ثلاثة من الثقات الحفاظ - بل وغيرهم أيضاً كما في التخریج - فرووه عن عكرمة فقالوا: عن ابن عباس، وليس عائشة.

ب. إطلاقه لمصطلحه في وصل الرواية المرسلة:

كأن يذكر حديثاً روي مرسلًا، ورواه بعض الرواة فوصله مثال:

قال البخاري في ترجمة عقبة بن عبد الرحمن بن معمر: "عقبة بن عبد الرحمن بن معمر، عن ابن ثوبان. روى عنه ابن أبي ذئب، مرسل، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِّ الذَّكَرِ. وقال بعضهم: عن جابر رضي الله عنه، ولا يصح"^(١). اهـ.

مناقشة النص:

أي: أن من وصله بذكر جابر لم يصب في هذا^(٢).

=جميعهم، أيوب، وعاصم، وسماك بن حرب، وداود بن أبي هند، والعلاء بن عبد الرحمن، عن عكرمة (عن ابن عباس) به. وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه البخاري رحمته الله.

(١) التاريخ الكبير، ٦/٤٣٥.

(٢) وهذا الحديث أخرجه الشافعي في المسند، ٣٥، والبيهقي في السنن الكبرى، ١/١٣٤، وفي معرفة السنن والآثار، ١/٢٢٢، وفي الخلافيات، ٥٤٤، حدثنا عبد الله بن نافع. والطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/٧٤، حدثنا أبو بكر (قال: ثنا أبو عامر. كلاهما (عبد الله بن نافع) وأبو عامر العقدي، عن ابن أبي ذئب (عن عقبة بن عبد الرحمن) عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ». هكذا مرسلًا. أما الرواية الموصولة فقد أخرجهما: الشافعي في المسند، ٣٥، وابن ماجه في السنن، ٤٨٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/٧٤، والبيهقي في السنن الكبرى، ١/١٣٤، وفي معرفة السنن والآثار، ١/٢٢٢، وفي الخلافيات، ٥٤٤، وابن عبد البر في التمهيد، ١٧/١٩٣، جميعهم من طريق عبد الله بن نافع. وأخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه، ١٠٤، من طريق ابن أبي فديك. وأخرجه ابن ماجه في السنن، ٤٨٠، ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق، ١٨١، من طريق معن بن عيسى. ثلاثتهم، عبد الله بن نافع، وابن أبي فديك، ومعن بن عيسى، عن ابن أبي ذئب، عن عقبة بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَعَلَيْهِ التَّوَضُّؤُ». على أن عبد الله بن نافع قد اختلف عليه في وصله وإرساله كما سبق. وقد وافق البخاري على حكمه بضعف الرواية الموصولة جمع من العلماء. قال الشافعي عقب الحديث: سمعت غير واحد من الحفاظ يروونه (لا يذكرون فيه جابرًا. وسئل الإمام أحمد بن حنبل عن حديث ابن أبي ذئب هذا) فقال: هذا من ابن نافع (كان لا يحسن الحديث) يريد

ج. إطلاقه لمصطلحه في رفع الرواية الموقوفة:

كأن يذكر حديثاً روي موقوفاً، ورواه بعض الرواة فرفعه.

مثال: قال البخاري في ترجمة محمد بن مسلم الطائفي: "سمع عمرو بن دينار، وإبراهيم بن ميسرة، سمع منه يحيى بن سليم. قال لي يسرة بن صفوان الدمشقي: حدثنا محمد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، وأبي سعيد، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا صَدَقَةَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ». وقال لنا آدم: حدثنا أبو جعفر الرازي، عن عمرو، عن جابر، قوله. وقال لي يحيى بن موسى: حدثنا عبد الرزاق، عن ابن جريج، أخبرني عمرو، قال: سمعت، عن جابر بن عبد الله، وعن غير واحد...، مثله. هذا أصح مرسل. وقال لنا آدم: حدثنا حماد، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ. ولم يصح؛ لأن موسى حدثنا عن حماد، عن أبي الزبير، عن جابر قال: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسَاقٍ صَدَقَةٌ.

=بذلك قوله: عن جابر (يعني جابر) وهم، وأن الحديث عن محمد بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ مرسل. "مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود، ٢٠٠٠. وقال يحيى بن معين: حديث محمد بن ثوبان هو غير صحيح. التمهيد، ١٧/١٩٢. وقال الطحاوي: كل من رواه عن ابن أبي ذئب من الحفاظ يقطعه ويوقفه على محمد بن عبد الرحمن. شرح معاني الآثار، ٧٤/١. وقال أيضاً: فهؤلاء الحفاظ يوقفون هذا الحديث على محمد بن عبد الرحمن (ويخالفون فيه ابن نافع) وهو عندكم حجة عليه، وليس هو بحجة عليهم. شرح معاني الآثار، ٧٤/١. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه دحيم، عن عبد الله بن نافع، عن ابن أبي ذئب، عن عقبة بن عبد الرحمن بن معمر، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ: "من مس ذكره فليتوضأ". قال أبي: هذا خطأ الناس يروونه عن ابن ثوبان (عن النبي ﷺ مرسل)، لا يذكرون جابراً. "علل الحديث، ٢٣. وقال ابن شاهين: وهذا حديث غريب، لا أعلم جوده إلا دحيم، وأحمد بن صالح، وحدث به محمد بن يحيى النيسابوري، ومحمد بن عوف، والحسن بن محمد الزعفراني، والعباس بن محمد جميعاً عن عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم. "ناسخ الحديث ومنسوخه"، ص ١٩٧. على أن بعض العلماء قد خالف البخاري رحمه الله قال ابن عبد البر: هذا إسناد صحيح، كل مذكور فيه ثقة معروف بالعلم إلا عقبة بن عبد الرحمن فإنه ليس بمشهور بحمل العلم، يقال: هو عقبة بن عبد الرحمن بن معمر، ويقال: عقبة بن عبد الرحمن بن جابر، ويقال: عقبة بن أبي عمرو. "التمهيد، ١٧/١٩٣. وقال الذهبي: وأخرج ابن ماجه بإسناد نظيف عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مس أحدكم ذكره فعليه الوضوء». "المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي، ١/١٣٩. وقال ابن حجر: وقال ابن عبد البر: إسناد صالح، وقال الضياء: لا أعلم بإسناده بأساً. "التلخيص الحبير، ١/٣٤٢. إلا أنهم لم يتطرقوا للخلاف الواقع فيه (لكنهم أخذوا بظاهر الإسناد.

وقال لنا إسماعيل: حدثني ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن أبي الزبير، عن جابر، قوله "١". اهـ.

مناقشة النص:

أي أنه لم يصح مرفوعاً من طريق أبي الزبير، عن جابر.
لأن آدم وهو ابن أبي إياس - وإن كان ثقة - إلا أن موسى - وهو ابن إسماعيل التبوذكي - قد خالفه، فرواه عن حماد به موقوفاً، وموسى أوثق وأثبت من آدم. خاصة وأن حماد بن سلمة قد توبع على هذا الوجه^(١).

(١) "التاريخ الكبير، ١/ ٢٢٣.

(٢) وهذا الحديث لم أقف عليه من رواية موسى بن عقبة، عن أبي الزبير موقوفاً، إنما وجدته من طريق أيوب السختياني، عن أبي الزبير. أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف، ١٠١٠٠، قال: حدثنا أبو خالد، عن أشعث، عن أيوب، عن أبي قلابة (ح) وعن أبي الزبير، عن جابر قال: ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة. وأبو خالد هو سليمان بن حيان الأحمر وإن كان قد روى له الشيخان إلا أنه كما قال البزار: اتفق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه روى عن الأعمش وغيره أحاديث لم يتابع عليها. قال ابن حجر: قلت: له عند البخاري نحو ثلاثة أحاديث من روايته عن حميد، وهشام بن عروة، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر كلها مما توبع عليه. "فتح الباري، ١/ ٤٠٧. وأشعث هو ابن سوار الكندي النجار الكوفي (لم يكن بذاك الحافظ) بل كان يخلط حتى كان يحیی القطان وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه، وخرج له مسلم في المتابعات، وليس في الأصول. فهو بهذا الطريق لا يثبت، ولا يقوي به ما ذكره البخاري من رواية موسى، عن حماد، عن أبي الزبير، عن جابر الموقوفة. وقد خولف البخاري في هذا. فقد رواه غير موسى عن حماد، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً. رواه الخصيب بن ناصح الحارثي، وهو صدوق يخطئ، قال: ثنا حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة». أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار، ٢/ ٣٥، حدثنا سليمان بن شعيب، قال: ثنا الخصيب، قال: ثنا حماد بن سلمة.... به. ولم يتفرد حماد بن سلمة عن أبي الزبير برفعه، فقد تابعه عياض بن عبد الله، وزيد بن أبي أنيسة. أما رواية عياض، فقد أخرجها: مسلم في "صحيحه، ٩٨٠، وابن خزيمة في "صحيحه، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، والدارقطني في "السنن، ٢/ ٤٧٣، والبيهقي في "السنن الكبرى، ٤/ ١٢٠، من طرق عن عبد الله بن وهب، أخبرني عياض بن عبد الله. وأما رواية زيد بن أبي أنيسة (فقد أخرجها: أبو عوانة في "المسند، ٢٦٦٣، حدثنا عمران بن بكار الحمصي، حدثنا الربيع بن روح، حدثنا ابن عياش، عن يحيى بن يزيد، عن زيد بن أبي أنيسة. كلاهما، عياض بن عبد الله، وزيد بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال النبي ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة». فهذان الاثنان مع حماد بن سلمة قد رووا الحديث عن أبي الزبير مرفوعاً، وهو مما يبين صحة رفعه عن جابر من طريق أبي الزبير. قال البيهقي، بعد أن ذكر هذا الحديث من طريق أبي سعيد الخدري، : قد روى أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ مثل ما رواه أبو سعيد الخدري. وكأنه لم يبلغ الشافعي، أو بلغه، فلم يعتد به، إذ لم يقو قوة

المبحث الثاني

إطلاقه لمصطلحه في رواية السند

تنوع استخدام البخاري لمصطلحه (لا - لم - يصح) وعدّد استخداممه، فمن ذلك:

أ. إطلاقه لمصطلحه في ضبط اسم الراوي.

كأن يذكر اسم الراوي، ثم يذكر أنه قيل فيه اسم آخر، أو تغيير نسبه، أو كنيته، أو حتى قلب اسمه.

مثال: قال البخاري: "محمد بن صفوان، الأنصاري، حديثه في الكوفيين. قال لي محمد بن سلام: أخبرنا عبد الأعلى، عن داود، عن عامر، عن ابنِ صَفْوَانَ: أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِأَرْبَعِينَ، فَقَالَ: «كُلُّهُمَا». وقال لنا موسى: حدثنا وهيب، عن داود، عن عامر: أن فلان بن صفوان أتى النبي ﷺ... حدثني محمد بن بشار، قال: حدثنا ابن أبي عدي، وعبد الوهاب، عن داود... نحوه. وعن يزيد، قال: أخبرنا داود، عن الشعبي، عن محمد بن صفوان. وقال لنا عبدان: عن عبد الله، عن عاصم، عن الشعبي، عن صفوان بن محمد، أو محمد بن صفوان الأنصاري قَالَ: اضْطَدْتُ أَرْبَعِينَ فَلَمْ أَجِدْ شَفْرَةً، فَذَبَحْتُهَا بِمَرْوَةٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «أَذْكُرْتَ اسْمَ اللَّهِ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا. وقال لنا موسى: حدثنا ثابت، قال: حدثنا عاصم... مثله. وقال لنا مسدد: حدثنا عبد الواحد، قال: حدثنا عاصم... بهذا. وقال محمد بن جعفر: عن شعبة، عن جابر، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ. قال أبو عبد الله: ولا يصح جابر^(١). أهـ.

=إسناد أبي سعيد. وكان يقول: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة... قال البيهقي: وإلى مثل هذا ذهب البخاري. وأما مسلم بن الحجاج فإنه احتج بأبي الزبير وأخرج حديثه هذا في الصحيح (وهو أهل أن يحتج به لما ظهر من حفظه. "معرفة السنن والآثار، ٢٦٧/٣.

(١) التاريخ الكبير، ١٣/١.

مناقشة النص:

هنا ضعف البخاري رحمته الله رواية من قال: (الشعبي، عن جابر بن عبد الله)، وذلك لأنها جاءت من طريق لا يحتمل مثل هذا الخلاف، ألا وهو جابر بن يزيد الجعفي، فقد خالف داود بن أبي هند، وعاصم بن سليمان الأحول اللذين قالوا: (عن الشعبي، عن محمد بن صفوان). على خلاف في ضبط اسمه. ويوضح ذلك كلامه حين سأله تلميذه أبو عيسى الترمذي رحمته الله فقال: سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: حديث الشعبي، عن جابر غير محفوظ، وحديث محمد بن صفوان أصح^(١). على أنه قد روي عن الشعبي من طريق آخر، فرواه قتادة بن دعامة، عن الشعبي، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذه الرواية قد ذكرها البخاري رحمته الله بعد ذلك معللاً لها ليبين ما فيها، فقال: (ويروى عن سعيد، وعمر بن عامر، عن قتادة، عن الشعبي، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم). فجاء بها بصيغة التمريض (ويروى) لكي يشير إلى ضعفها. وزاد ذلك بياناً حين ذكر قال: (وقال لي داود بن شبيب: عن همام، عن قتادة، أنبأني عن الشعبي قال: أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد فأكلها، يعني الأرنب). مرسلاً. فبين بذلك أنه اختلف على قتادة في وصله، وإرساله، وأنه لا يصح وصله. ثم أكد ذلك بأن ذكر بعدها رواية محمد بن صفوان فقال: (وقال لنا حجاج: قال: حدثنا حماد، عن داود، عن الشعبي، عن صفوان بن محمد: أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم).

واعتمد الترمذي صنيع البخاري هذا فقال - بعد أن رواه من طريق قتادة، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله: أن رجلاً من قومه صاد أرنباً..... -: (واختلف أصحاب الشعبي في رواية هذا الحديث فروى داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن محمد بن صفوان وروى عاصم الأحول، عن الشعبي، عن صفوان بن محمد أو محمد بن صفوان، ومحمد بن صفوان أصح.

وروى جابر الجعفي، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله نحو حديث قتادة، عن الشعبي ويحتمل أن الشعبي روى عنهما جميعاً. قال محمد: حديث الشعبي عن جابر غير محفوظ^(٢).

(١) العلل، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ، ٢٦٥.

(٢) السنن، ١٤٧٢.

وزاد ذلك بياناً حين ذكره في "العلل الكبير" فقال: (تابعه شعبة، عن جابر الجعفي، عن الشعبي، عن جابر. وقال داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن محمد بن صفوان، عن النبي ﷺ. وتابعه حصين إلا أنه قال: أو صفوان بن محمد. فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: حديث الشعبي، عن جابر غير محفوظ، وحديث محمد بن صفوان أصح^(١)).

مثال آخر: قال البخاري: "محمد بن هدية، الصدفي، سمع عبد الله بن عمرو. قال لي محمد بن مقاتل: حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن شريح المعافري، قال: حدثني شراحيل بن يزيد، عن محمد بن هدية، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: قال النبي ﷺ: «أَكْثَرُ مُنَافِقِي أُمَّتِي قُرَاؤُهَا». وتابعه ابن وهب. وقال بعضهم: شرحبيل بن يزيد المعافري، ولا يصح^(٢). أهـ.

مناقشة النص:

أي أن الصحيح في اسمه هو: شراحيل، وليس: شرحبيل. وقد وافقه على ذلك أبو حاتم الرازي، كما ذكر ابنه فقال: شراحيل بن يزيد، وقال بعضهم شرحبيل بن يزيد، وشراحيل أصح، سمعت أبي يقول ذلك^(٣).

مثال آخر: قال البخاري: "الحكم بن مسعود، الثقفي. قال بشر بن محمد: أخبرنا ابن المبارك، قال: أخبرنا معمر، سمع سماك بن الفضل الخولاني، عن وهب بن منبه، عن الحكم بن مسعود الثقفي قال: شَهِدْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَشْرَكَ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: فَضَيْتَ عَامَ أَوَّلٍ فَلَمْ تَشْرِكْ؟ قَالَ: تِلْكَ عَلَى مَا فَضَيْنَا، وَهَذِهِ عَلَى مَا فَضَيْنَا. وقال عبد الله الجعفي: حدثنا هشام، حدثنا معمر، مثله. وقال بعضهم: مسعود بن الحكم، ولا يصح^(٤). أهـ.

(١) العلل الكبير، ٢٦٥.

(٢) التاريخ الكبير، ٢٥٧/١.

(٣) الجرح والتعديل، ١١٥/٨، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، المتوفى: ٣٢٧هـ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١،

١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

مناقشة النص:

أي أن من قال: (مسعود بن الحكم) قد قلب اسمه، ولا يصح. ووافقه على ذلك يعقوب الفسوي: فقال: حدثنا سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن معمر عن سماك بن الفضل عن مسعود بن الحكم: أن أتي في فريضة. قال أبو يوسف: وهذا خطأ إنما هو: الحكم بن مسعود^(١). على أن البخاري لم يوافق على هذا القول. فقد قال ابن سعد: مسعود بن الحكم الثقفي وقد لقي عمر بن الخطاب وروى عنه^(٢). وقال ابن أبي حاتم الرازي: الحكم بن مسعود الثقفي، وقال بعضهم: مسعود بن الحكم، وهو الصحيح، روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، روى عنه وهب بن منبه، سمعت أبي يقول ذلك^(٣).

ب. إطلاقه لمصطلحه في سماع الراوي من شيخه:

كأن يذكر رواية ثم يبين أن فلاناً هذا لم يسمع من شيخه إما هذه الرواية بعينها، كأن يكون بينهما راوٍ أو أكثر، وإما أنه لم يسمع منه مطلقاً.

مثال: قال البخاري: "محمد بن أبان، المدني، عن عون، والقاسم. قال لنا أبو معمر: حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا هشام، عن يحيى، عن محمد بن أبان، عن عون بن عبد الله قال: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا رَكَعَ قَالَ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، ثَلَاثًا. وقال لنا أبو نعيم: حدثنا ابن أبي ذئب، عن إسحاق بن يزيد، عن عون، عن ابن مسعود، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. ولا يصح"^(٤). اهـ.

مناقشة النص:

قوله (ولا يصح) أي ولا يصح (عون، عن ابن مسعود) لأنه لم يدركه ويسمع منه.

(١) التاريخ الكبير، ٢/ ٣٣١.

(٢) المعرفة والتاريخ، ٢/ ٢٢٤، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، المتوفى: ٢٧٧هـ، المحقق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٣) الطبقات الكبرى، ٥/ ٥٣٥، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، المتوفى: ٢٣٠هـ، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.

(٤) الجرح والتعديل، ٣/ ١٢٧.

(٥) التاريخ الكبير، ١/ ٣٢.

وأن محمد بن أبان حين رواه عنه قال: (عن عون بن عبد الله قال: كان ابن مسعود) أي مرسله. وقد وافق البخاري على هذا القول غير واحد من العلماء. فقد قال أبو داود -بعد أن خرج الحديث في "السنن" من نفس طريق ابن أبي ذئب-: هذا مرسل، عون لم يدرك عبد الله^(١). وقال الترمذي -بعد أن خرج الحديث في "السنن" من نفس طريق ابن أبي ذئب-: حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل، عون بن عبد الله بن عتبة لم يلتق ابن مسعود^(٢). وقال الدارقطني: عون بن عبد الله، عن عبد الله بن مسعود، مرسل^(٣). وقال ابن عساكر: روى عن ابن مسعود مرسلًا^(٤).

مثال آخر: قال البخاري: "قال بشر بن محمد: أخبرنا ابن المبارك، قال: أخبرنا معمر، سمع سماك بن الفضل الخولاني، عن وهب بن منبه، عن الحكم بن مسعود الثقفي قال: شَهِدْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَشْرَكَ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: قَضَيْتَ عَامَ أَوَّلٍ فَلَمْ تَشْرِكْ؟ قَالَ: تِلْكَ عَلَى مَا قَضَيْنَا، وَهَذِهِ عَلَى مَا قَضَيْنَا.

وقال عبد الله الجعفي: حدثنا هشام، حدثنا معمر، مثله. وقال بعضهم: مسعود بن الحكم، ولا يصح. ولم يتبين سماعُ وهبٍ من الحكم^(٥). أهـ.

ج - إطلاقه لمصطلحه في زيادة راوٍ في السند:

مثال: قال البخاري في ترجمة: عبد الله بن ظالم. "عبد الله بن ظالم، عن سعيد بن زيد، عن النَّبِيِّ ﷺ: «عَشْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ».

(١) أخرجه أبو داود في السنن، ٨٨٩.

(٢) أخرجه الترمذي في السنن، ٢٦١.

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، لأبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، المعروف بالبرقاني، المتوفى:

٤٢٥هـ، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقر، كتب خانة جميلي، لاهور، باكستان، ط ١، ١٤٠٤هـ، ٣٨٥.

(٤) تاريخ دمشق، لأبي القاسم ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، المتوفى ٥٧١هـ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار

الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ٤٧/٦٠.

(٥) التاريخ الكبير، ٣٣١/٢.

قاله عبيد بن سعيد، عن سفيان، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن عبد الله بن ظالم التميمي، سمع سعيد بن زيد، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وقال مسدد: عن خالد، عن حصين، مثله، ولم يقل: التميمي. وقال أبو الأحوص: عن منصور، عن هلال، عن سعيد، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وزاد بعضهم: ابن حيان، فيه، ولم يصح^(١). أهـ.

مناقشة النص:

أي أن بعض الرواة زاد في إسناده (ابن حيان) بين هلال بن يساف، وعبد الله بن ظالم التميمي. وهذه الرواية التي فيها زيادة (ابن حيان) أخرجها أبو داود في "السنن"، والنسائي في "السنن الكبرى"، وفي فضائل الصحابة عن محمد بن العلاء، قال: حدثنا ابن إدريس^(٢). وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى"، وفي "فضائل الصحابة"، قال: أخبرني محمد بن عبد الله بن عمار، قال: حدثنا قاسم الجرمي^(٣). وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى"، وابن أبي عاصم في "السنة"، وعبد الله بن أحمد في زوائد "فضائل الصحابة"، والشاشي في "المسند" من طريق عبيد بن سعيد^(٤). جميعهم (عبد الله بن إدريس، وقاسم الجرمي، وعبيد بن سعيد) قالوا: حدثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ابن حيان، عن عبد الله بن ظالم، فذكره. إلا أن رواية عبد الله بن إدريس لم يصرح فيها باسم الوساطة، بل جاء فيها: (ذكر سفيان رجلاً فيما بينه وبين عبد الله بن ظالم المازني).

لكن ظاهر كلام أبي داود أنه لم يوافق البخاري على قوله، فقد قال أبو داود عقب الحديث: رواه الأشجعي، عن سفيان، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ابن حيان، عن عبد الله بن ظالم، بإسناده نحوه. أهـ.

والأشجعي هو عبيد الله بن عبيد الرحمن، وهو من أوثق الناس كتاباً عن سفيان.

(١) التاريخ الكبير، ١٢٤/٥.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، ٤٦٤٨، والنسائي في السنن الكبرى، ٨١٥١، وفي فضائل الصحابة، ١٠٤.

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٨١٤٩، وفي فضائل الصحابة، ١٠٢.

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٨١٣٦، وابن أبي عاصم في السنة، ١٤٢٥، وعبد الله بن أحمد في زوائد فضائل الصحابة، ٨٤، ٢٥٤، والشاشي في المسند، ٢١٤.

وكذا فعل النسائي، فقال في أكثر من موطن: هلال بن يساف لم يسمعه من عبد الله بن ظالم. على أنه لم ينسب هذا الأمر للراوي عن سفيان، بل نسبه لسفيان نفسه فقال: ذكر سفيان رجلاً فيما بينه وبين عبد الله بن ظالم. وكذا فعل الدارقطني، فقد قال بعد أن ذكر الخلاف في سنده: والذي عندنا أن الصواب قول من رواه عن الثوري، عن منصور، عن هلال، عن فلان بن حيان، أو حيان بن فلان، عن عبد الله بن ظالم؛ لأن منصور أحد الإثبات، وقد بين في روايته عن هلال أنه لم يسمعه من ابن ظالم، وأن بينهما رجلاً. وقول طلحة بن مصرف، والعوام بن حوشب، ومن تابعهما عن هلال مرسل^(١). إلا أن البخاري لعله لم يصحح هذه الرواية عن سفيان؛ لأن غير واحد - منهم وكيع بن الجراح، وأبو حذيفة موسى بن مسعود - رواه عنه فلم يذكروا فيه (ابن حيان). أخرجه أحمد في "المسند" حدثنا وكيع^(٢). والحاكم في "المستدرک" من طرق عن أبي حذيفة^(٣). كلاهما (وكيع بن الجراح، وأبو حذيفة موسى بن مسعود) عن سفيان الثوري، عن منصور، عن هلال بن يساف. به. ليس فيه: (ابن حيان). وأيضاً قد اختلف على سفيان في هذا الحديث على أوجه أخر. فقد قال الدارقطني في "العلل"^(٤): واختلف عن الثوري، فرواه أبو نعيم، عن الثوري، عن منصور، عن هلال، عن ابن ظالم مرسلًا. وقال الفريابي عن الثوري، عن منصور، عن هلال، عن ابن ظالم، عن سعيد بن زيد. اهـ. وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال"^(٥): واختلف على سفيان فيه: فرواه كذلك الفريابي، وأبو حذيفة عنه.

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله

السلفي. دار طيبة، الرياض، ط ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م، ٤/٤١٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند، ٣/١٧٥، ١٦٣٠.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک، ٣/٣١٦.

(٤) العلل، ٤/٤١٣.

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي،

دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٨٢ هـ، ١٩٦٣ م، ٢/٤٤٨.

ورواه وكيع عنه، عن حصين، ومنصور، فما هذه بعلّة، زاد فيه ثقة عن هلال، لكن رواه عمرو الأودى، عن وكيع فأسقط منه هلالاً، ورواه معاوية بن هشام، عن سفيان، عن منصور، عن هلال فقال: عن حيان بن غالب. ورواه قاسم الحري وغيره عن سفيان، عن منصور، عن هلال، فقال: عن فلان بن حيان، عن عبد الله بن ظالم. أهد. وأيضاً فإن منصور قد توبع على الوجه الآخر الذي هو بدون الوسطة.

فقد تابعه حصين بن عبد الرحمن السلمي، أخرجه الحميدي في "المسند": قال: حدثنا سفيان^(١). وأحمد في "المسند"، والنسائي في "فضائل الصحابة"، وابن ماجه في "السنن" من طرق عن شعبة^(٢). وأحمد في "المسند": قال: حدثنا علي بن عاصم^(٣). وأحمد في "المسند" قال: حدثنا معاوية بن عمرو، قال: حدثنا زائدة^(٤). وأبو داود في "السنن"، والنسائي في "السنن الكبرى"، وفي "فضائل الصحابة" من طرق عن ابن إدريس^(٥). والترمذي في "السنن" قال: حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا هشيم^(٦). والنسائي في "السنن الكبرى" قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا جرير^(٧). والحاكم في "المستدرک" قال: حدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنا موسى بن إسحاق الأنصاري القاضي، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا أبو بكر بن عياش^(٨). جميعهم (سفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وعلي بن عاصم، وزائدة بن قدامة، وعبد الله بن إدريس، وهشيم بن بشير، وجرير بن عبد الحميد، وأبو بكر بن عياش) عن حصين بن عبد الرحمن السلمي، عن هلال بن يساف، عن عبد الله بن ظالم المازني. لم يذكر بينهما أحداً.

(١) أخرجه الحميدي في المسند، ٨٤.

(٢) أخرجه أحمد في المسند، ١٨٨/١، ١٦٣٨، والنسائي في فضائل الصحابة، ١٠١، وابن ماجه في السنن، ١٣٤.

(٣) أخرجه أحمد في المسند، ١٨٩/١، ١٦٤٤.

(٤) أخرجه أحمد في المسند، ١٨٩/١، ١٦٤٥.

(٥) أخرجه أبو داود في السنن، ٤٦٤٨، والنسائي في السنن الكبرى، ٨١٣٥، وفي فضائل الصحابة، ١٠٤.

(٦) أخرجه الترمذي في السنن، ٣٧٥٧.

(٧) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٨١٣٤.

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرک، ٣/٤٥٠.

وهذا الوجه قد صححه الترمذي فقال: هذا حديث حسن صحيح. والحاكم فقال: وقد صحت الروايات، أن المغيرة ولي الكوفة سنة إحدى وأربعين، فذكره. فالذي نخلص به من هذا الخلاف أن قول البخاري (وزاد بعضهم: ابن حيان، فيه، ولم يصح) لا يصح كما قال النسائي، والدارقطني نصاً، وأبو داود إشارة لأن غير واحد رواه عن سفيان هكذا، وأن من رواه عن سفيان فلم يذكر فيه (ابن حيان) قد أرسله. وربما كان الأمر فيه من سفيان كما نسب له النسائي. على أن الحديث قد صح من غير طريق سفيان، عن منصور، بل وتوبع عليه منصور. وقد روي عن سعيد رضي الله عنه من طرق أخرى.

مثال آخر: قال البخاري: "قال لنا عبيد الله بن موسى: عن زكريا بن أبي زائدة، عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَحِلُّ النَّهْبَةُ». وتابعه زهير، وشعبة"^(١). "وقال أسباط: عن سماك، عن ثعلبة، عن ابن عباس. ولا يصح ابن عباس"^(٢). اهـ.

أي أن أسباط وهو ابن نصر الهمداني حين رواه فزاد فيه (ابن عباس) لم يصب في روايته لأنه ليس في الضبط والإتقان كزكريا بن أبي زائدة الحافظ الثقة.

ورواية أسباط بن نصر هذه أخرجها: الطبراني في "المعجم الكبير" حدثنا علي بن عبد العزيز. وحدثنا علي بن سعيد الرازي، ثنا الحسن بن علي الحلواني^(٣). والحاكم في "المستدرک" فقال: حدثناه أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق العدل الصفار حدثنا أحمد بن محمد بن نصر^(٤).

(١) وهذا الحديث أخرجه الطيالسي في المسند، ١٢٩١.

والحاكم في المستدرک، ١٣٥/٢، فقال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد. كلاهما، أبو داود الطيالسي، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، قالوا: حدثنا شعبة، عن سماك بن حرب، عن ثعلبة بن الحكم رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «النهبة لا تحل.....».

(٢) التاريخ الكبير، ١٧٣/٢.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ٢٧٢/١٠، رقم ١٠٦٣٩.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک، ١٣٥/٢.

جميعهم (علي بن عبد العزيز، والحسن بن علي الحلواني، وأحمد بن محمد بن نصر) عن عمرو بن حماد طلحة القناد، حدثنا أسباط بن نصر. ووافق الحاكم البخاري في حكمه فقال عقب الرواية الأولى: وهكذا رواه غندر وابن أبي عدي عن شعبة فذكروا سماع ثعلبة من النبي ﷺ وهو حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه لحديث سماك بن حرب فإنه رواه مرة عن ثعلبة بن الحكم، عن ابن عباس رضي الله عنهما. أهـ.

أي لأنه اختلف على سماك فيه. ثم لما روى الرواية الأخرى لم يذكر شيئاً. على أن سماك بن حرب لم يخرج له البخاري. وكذلك فعل أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان. قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي، وأبا زرعة عن حديث رواه أسباط بن نصر، عن سماك، عن ثعلبة بن الحكم، عن ابن عباس قال: انتهب الناس غنما يوم خيبر... فقالوا: هذا خطأ، إنما هو سماك، عن ثعلبة بن الحكم، عن النبي ﷺ، ليس بينهما ابن عباس. وقال أبي: ثعلبة بن الحكم قد سمع من النبي ﷺ^(١).



(١) علل الحديث، ٢٢٢٢.

الختام

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد، وقد أدت الدراسة إلى نتائج وهي:
- أن عدد المواطن التي استخدم فيها هذا المصطلح (لا - لم - يصح) كانت: (١٦٨) موطناً، استخدم في أغلبها قول: (لا يصح)، وفي بعضها: (لم يصح)، وفي عدد قليل استخدم عبارة: (لا أراه يصح)، و(لا أرى يصح).
 - أن البخاري رحمته الله كان كما شهد له كل من رآه حافظاً للأسانيد، ولأوجه الخلاف، وامتقناً في ذلك غاية الإتقان، حتى يعجب منه كل من سمعه، أو قرأ كلامه. كما شهد له بذلك إسحاق بن راهويه، وأبو العباس بن سعيد، وقد بينا ذلك في الكلام على أسباب اختيار الموضوع. وأنه يطلق هذه العبارة (لا - لم - يصح) في مواطن مختلفة، ويريد بها معاني منها:
- عدم الصحة مطلقاً. كما تقدم في المثال الأول من المبحث الثاني: إطلاقه لمصطلحه في رواية السند، في: إطلاقه لمصطلحه في سماع الراوي من شيخه.
 - عدم الصحة النسبي. وعدم الصحة النسبي يكون تارةً على وجه من الوجوه. أو طريق من الطرق التي روي بها الحديث. كما تقدم في المثال الأول من المبحث الأول في: إطلاقه لمصطلحه في رواية بعينها. وتارةً على زيادة راوٍ في السند. كما تقدم في المثال الأول من المبحث الثاني: إطلاقه لمصطلحه في رواية السند، في: إطلاقه لمصطلحه في زيادة راوٍ في السند. وأخرى على إرسال، وحذف راوٍ من السند. كما تقدم في المثال الثاني من المبحث الأول في إطلاقه لمصطلحه في: وصل الرواية المرسلة، وتارةً على ضبط اسم راوٍ، وأنه قيل فيه كذا. كما تقدم في المثال الثاني من المبحث الثاني: إطلاقه لمصطلحه في رواية السند، في: إطلاقه لمصطلحه في ضبط اسم الراوي. وأوجه أخرى كثيرة كان يحكم، ويجزم فيها، بأنها لم تصح، وفي بعض المواطن كان يذكر الوجه الصحيح منها. وأنه يصيب في ذلك ويوافق العلماء على قوله. وهو ما كان في أغلب أمثلة البحث. وأيضاً ربما يخالفه العلماء

فيما قال، ويكون القول قولهم. كما تقدم في المثال الثاني من المبحث الأول في إطلاقه لمصطلحه في رفع الرواية الموقوفة.



توصيات

١. دراسة كل مصطلح ورد في "التاريخ الكبير" للوقوف على جميع استعمالات الإمام البخاري لهذا المصطلح، مع أفراد الكتاب كاملاً بدراسة، مع مقارنته بأقوال المحدثين للوقوف على من يوافقه ممن يخالفه.
٢. دعوة الباحثين للاهتمام بدراسة كتاب "التاريخ الكبير" لبيان سعة علم البخاري، وللرد على من يهاجمه.



المصادر والمراجع

١. العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، لبنان، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
٢. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، دار الفكر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٣. أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، ط١، الهند، حيدر آباد الدكن، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م.
٤. أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، علل الحديث لابن أبي حاتم، ط١، مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٥. البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير، الهند حيدر آباد الدكن، طبعة دائرة المعارف العثمانية.
٦. البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار، ط١، المدينة المنورة، ١٩٨٨م.
٧. البستي، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ط٢، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٨. البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، ط١، لبنان، بيروت، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
٩. البغدادي، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، ط١، لبنان، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م.
١٠. البيهقي، أحمد بن الحسين، الخلافيات، ط١، دار الصميعي، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١١. البيهقي، أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار، ط١، باكستان، كراتشي، ١٤١٢هـ-١٩٩٥م.
١٢. البيهقي، أحمد بن حسين، السنن الكبرى، ط١، الهند، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٤هـ.
١٣. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

١٤. الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير، لبنان، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.
١٥. الجرجاني، عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط٣، لبنان، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
١٦. الحميدي، عبدالله بن الزبير، مسند الحميدي، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٧. الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ط١، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٨. الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط١، لبنان، بيروت، دار المعرفة، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
١٩. الرازي، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٢٠. الربقاني، أحمد بن محمد، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، ط١، باكستان، لاهور، ١٤٠٤هـ.
٢١. الشافعي، محمد بن إدريس، مسند الشافعي، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.
٢٢. الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٢٣. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، ط٢، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
٢٤. الطحاوي، أحمد بن محمد. شرح معاني الآثار، ط١، عالم الكتب، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٢٥. الطيالسي، سليمان بن داود، مسند أبي داود الطيالسي، ط١، مصر، دار هجر، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٢٦. العسقلاني، أحمد بن علي، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٨٩م.

٢٧. الفسوي، يعقوب بن أبي سفيان، المعرفة والتاريخ، ط٢، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٨. القزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، لبنان، بيروت، دار الفكر.

٢٩. الكوفي، عبد الله بن أبي شيبه، مصنف أبي شيبه.

٣٠. الموصلي، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى الموصلي، ط١، سوريا، دمشق، دار المأمون، ١٤٠١هـ-١٩٩٣م.

٣١. النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، ط١، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٣٢. النسائي، أحمد بن شعيب، فضائل الصحابة، ط١، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.



Publication Rules

- All research papers must adhere to Sharia guidelines, educational policies, and regulations of the Kingdom of Saudi Arabia.
- Manuscripts submitted should represent original and novel works.
- Adherence to well established scientific methodology.
- If the research paper has been previously published elsewhere in any form, JSSIS does not bear any legal consequences for this.
- The research paper can be part of a book or derived from a thesis in which the author obtained a degree.
- Original manuscripts should not exceed 10,000 words in length. If exceeds it shall be treated as more than one research paper.
- Arabic and English abstracts should include the following: research topic, research problem, objectives, methodology, and the most important results.
- Research introduction should present title, research problem, questions, methodology, literature, main contribution, and plan.

Publication guidelines

- Authors should submit their works through the journal's email: almajallah@kku.edu.sa
- Font: Traditional Arabic.
- Body Font Size: (16), footnotes and references: (12), titles: (18).
- **The researcher must attach the following:**
 - A summary of up to (200) words in both English and Arabic. English summary should be certified by accredited translation body.
 - Curriculum Vitae, including: (Name, scientific degree, area of specialization, current employment, important scientific achievements, correspondence address, e-mail address, mobile number)
- **Adherence to the following documentation and referencing methods of research sources:**
 - Citing the book title and author(s), including any publication information.
 - Inserting footnotes at the bottom of each page, and footnotes numbers should be between brackets.
 - Writing the Quranic verses in accordance to the Uthmani script followed by their reference, and can be downloaded from the following link: <https://nashr.qurancomplex.gov.sa/site/>
 - The bibliography attached at the end of the research paper must be complete and not concise for each reference, and must be written in MLA style.

Review and Publication Process

1. All research will be subject to scientific review, in accordance to the widely recognized scientific rules and regulations.
2. The order of research papers when published will be subject to technical and chronological considerations.
3. The journal reserves the right to publish the research paper in the edition it deems suitable, or republish it in any form if it considers that necessary.
4. The published material expresses the opinions of its authors and does not necessarily reflect the opinion of the journal.

Journal Title

King Khalid University Journal for Sharia Sciences and Islamic Studies. Abha: (9010)

Correspondence should be directed to the Chairman of the Journal's Editorial Board Email:
almajallah@kku.edu.sa

King Khalid University's Journal of Sharia Sciences and Islamic Studies

Vision:

To become the region's leading journal in academic research publication and be classified in the ranks of the world's top journals for research publications.

Mission:

To enrich scientific movement by advancing the research of Sharia studies in all its different branches, and provide researchers with the opportunity to publish their work on a platform that will become the University's cultural and inspired interface.

Values:

- Trust
- Fairness
- Moderation
- Perfection

Journal's Objectives:

1. Serving specialised research in religious sciences in accordance to the correct approach.
2. Addressing contemporary problems and emerging issues in accordance to Sharia principles.
3. Enriching the scientific movement with distinguished research to achieve the university's vision, mission and goals.
4. Finding a method of publishing religious sciences to enable researchers to publish their research in accordance to the scientific research process.
5. Scientific and research communication with specialists in the field of Islamic Studies everywhere.
6. Focus on studying and publishing the Islamic heritage.

One: Publishing Rules:

1. The research must be categorized as original and inventive.
2. The research must comply with the widely accepted rules of scientific research.
3. The research must not be derived from a book, or a dissertation or a thesis by which the author has obtained a degree.
4. The research must not have been previously published, or sent for publication in another scientific or periodical journal.